

## تحرك عاجل

### ناشطة صحراوية مُعرّضة لمزيد من الاعتداءات

تُحتجّز الناشطة الصحراوية، سلطانة خية، وأسررتها تحت الإقامة الجبرية الفعلية بمنزلهم في بوجدور بالصحراء الغربية منذ أكثر من ستة أشهر، بينما لم تُوجّه إليها السلطات بعد أي تهمة. وفي 12 مايو/أيار 2021، داهم منزلها عشرات المُلثّمين من قوات الأمن واعتدوا عليها وحاولوا اغتصابها واغتصبوا شقيقتها. ويجب على السلطات أن تضمن فوراً حماية سلطانة خية وأسررتها من التعرّض لأي اعتداءات أخرى، وأن تُنهي احتجاجهم تحت الإقامة الجبرية، وأن تُجري تحقيقاً عاجلاً بشأن وقائع الاغتصاب والاعتداء.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس حكومة المملكة المغربية سعد الدين العثماني

القصر الملكي، تواركة

الرباط، المغرب

فاكس: +212537771010

تويتر: @ChefGov\_ma

السيد رئيس الحكومة

تحية طيبة وبعد...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن استمرار التهديدات التي تُحدق بسلامة الناشطة الصحراوية، سلطانة خية، وبعض أفراد أسررتها؛ فلا تزال هي وأسررتها تحت الإقامة الجبرية التعسفية منذ 19

نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ويعانون من وجود قوات الأمن أمام منزلهم يومياً، ومنعهم من الخروج للسير حتى بضعة أمتار بعيداً عن المنزل، والمُداهمات والاعتداءات البدنية. وشهد الشهر الماضي تصعيداً خطيراً في تضيق الخناق على حرية سلطنة خية في التنقل وتهديد سلامتها البدنية؛ فقد داهمت قوات الأمن منزلها، في الساعة الخامسة من فجر يوم 10 مايو/أيار 2021، وقيدوا ذراعي شقيقتها وساقها، وسرقوا مقتنيات ثمينة، تضمنت هاتف سلطنة خية وحاسوبها. وأخبرت سلطنة منظمة العفو الدولية بأن عشرات المُثمّن من قوات الأمن اقتحموا منزلها مُجدداً عبر السطح في ليلة عيد الفطر، في 12 مايو/أيار 2021؛ ثم جرحوها على الأرض، ولُووا ذراعيها وربطوها خلف ظهرها، وانهالوا عليها بالضرب، وحاولوا اغتصابها بالعصي. وقالت سلطنة أيضاً إن شقيقتها تعرّضت أيضاً للاعتداء واغتصبها بعض المُثمّن بإقحام عصا بين ساقها واعتدوا عليها بالضرب. وأضافت أن قوات الأمن حطمت نوافذ منزلها، وسكبوا مادة كريهة الرائحة على أرضيته، مُتعمدين أن يجعلوا البقاء داخله أمراً لا يُطاق. وقبل هذه المداهمة، نزع أفراد الأمن عنوة عداد الكهرباء، ما جعل سلطنة خية وأسرتها بلا كهرباء، في محاولة واضحة لعزلهم عن العالم الخارجي بقدر أكبر. ومنذ أن وضعت السلطات سلطنة تحت الإقامة الجبرية، لم تُطلعها على مذكرة أو أمر من محكمة بهذا الإجراء، ولم تُبلغها بسبب ذلك. وأخبرها قائد قوات الأمن في بوجدور شفهاً فقط بأنها ممنوعة من مغادرة منزلها. ويصل وضعها هي وأسرتها تحت الإقامة الجبرية لفترة مطوّلة إلى درجة الاحتجاز التعسفي، نظراً إلى أن ذلك الإجراء يفرض قيوداً تعسفية على حقوقهم في حرية التنقل وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وفي ضوء ما سبق، نحثكم على أن تُنْهوا، على الفور، الإقامة الجبرية التعسفية لسلطنة خية وأسرتها، وأن تحترموا حقهم في حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ونحثكم أيضاً على أن تضعوا حداً للاعتداءات التي تتعرّض لها سلطنة وأسرتها، وأن تُجروا تحقيقاً بشأن استخدام قوات الأمن للقوة التعسفية والمُسيئة بحقها هي وأسرتها، وذلك يشمل ما ورد عن واقعي الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، وأن تُقدموا التعويضات المناسبة لهم عما تعرّضوا له من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

في صباح 10 مايو/أيار 2021، اعتقلت قوات الأمن، خلال مُداهمة منزل سلطنة خية، ثلاثة نشطاء، وهم بابوزيد محمد سعيد لبيهي، رئيس "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية" (كوديسا)، والسالك بابير، وخالد بوفريوا؛ ونجح الثلاثة في التسلل من خلف قوات الأمن المتمركزة أمام المنزل منذ أسابيع، لمُؤازرتها هي وأسرتها، في ظل شعورهم بالتهديد. وبعد اعتقالهم في ذلك اليوم، تعرّض النشطاء للتعذيب على أيدي قوات الأمن لعدة ساعات، ثم ألقوا بهم في منطقة بعيدة بالصحراء.

وتترأس سلطنة خية منظمة تُدعى "الرابطة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الثروات الطبيعية"، وهي معروفة بنشاطها العلني في الدفاع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. ويأتي احتجاجها هي وأسرتها، بهذه الصورة غير القانونية، في إطار حملة قمعية تشنها السلطات المغربية، على نطاق أوسع، على النشطاء الصحراويين، ومنتقدي السلطات في الصحراء الغربية، وصعدت حملتها بعد اشتباكات نشبت بين المغرب وجبهة البوليساريو في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وكان يتعرّض عدد متزايد من النشطاء الصحراويين لاعتداءات مُوجّهة لهم على أيدي قوات الأمن، في الأشهر الأخيرة، بعيداً عن أنظار وسائل الإعلام الدولية.

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُعد الإقامة الجبرية ضرباً من ضروب الاحتجاز، وتتطلب ضمانات معينة لتُعتبر قانونية. ووفقاً للتعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة 9 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، لا ينبغي أن تتخذ التدابير السالبة للحرية، التي تتضمن وضع الأفراد تحت الإقامة الجبرية، طابعاً تعسفياً؛ ويجب أن تُنفذ مع مراعاة سيادة القانون، وتتيح جدياً، وعلى الفور، المجال أمام المراجعة القضائية للاحتجاز. ويُعد الحرمان من الحرية في صورة تدابير كفرض الإقامة الجبرية، أمراً تعسفياً، حينما يُتخذ على خلفية ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. وتُشكّل الصحراء الغربية قضية نزاع إقليمي بين المغرب، الذي ضم الإقليم في 1975، ويزعم سيادته عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم، وشكلت حكومة مُعلنة ذاتياً في

المنفى بمخيمات اللاجئين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ودعت تسوية الأمم المتحدة في 1991، والتي أنهت الاقتتال بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى إجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية لممارسة حقه في تقرير المصير، إما باختياره الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه. ولم يُجرَ الاستفتاء بعد في خضم النزاعات القائمة حول عملية تحديد من يحق له التصويت في الاستفتاء.

وزادت صعوبة وصول المراقبين الخارجيين إلى الصحراء الغربية في الأعوام الأخيرة، مع استمرار تدهور أوضاع حقوق الإنسان. ففي 2020، منعت السلطات المغربية على الأقل تسعة محامين ونشطاء وسياسيين من الدخول إلى الصحراء الغربية. ومُنعت الصحفيون من الوصول إلى الإقليم، ما جعل نضال نشطاء حقوق الإنسان خارج نطاق التغطية الإعلامية إلى حد كبير. وظلّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتجاهل دعوات منظمة العفو الدولية وغيرها إلى [إضافة عنصر حقوق الإنسان](#) إلى مهام "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية" (بعثة المينورسو)، الذي سيتيح المجال أمام رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، على غرار الغالبية العظمى من بعثات الأمم المتحدة الأخرى حول العالم.

لغة المخاطبة المفضلة: [اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية]

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرَجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 يوليو/تموز 2021

ويُرَجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلطنة خية (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/3815/2021/ar/>